

مجلة علمية نصف سنوية، مُحَكّمة، تعنى بنشر البحوث التاريخية والأثرية والحضارية

المجلد السابع

الجزء الأول

يناير ١٩٩٢م

رجب ١٤١٢هـ



تصدر عن : دار المريخ للنشر - لندن

العصور، المجلد السابع، الجزء الأول، ٥٥ ـ ٦٨ (١٩٩٢م).

استرقاق الأسرى وأثر ذلك في العلاقات بين دول المغرب وأوربا خلال القرن الثامن عشر

للدكتور منصور احمد ابو خمسين

ملخص البحث : يهدف البحث إلى تناول بعض جوانب ظاهرة استرقاق الأسرى من ركاب وبحارة السفن وسكان السواحل التي مارسها الأوربيون والمسلمون في البحر المتوسط واثر هذه الظاهرة في العلاقات بين الطرفين والرق والاسترقاق ظاهرتين عرفهما هذا الجزء من العالم منذ القدم ولكن فترة البحث شهدت تلاشي هذه الظاهرة من اقتصاديات هذا الجزء من العالم واستمرارها في إطار المناوشات المستمرة بين اوربا والمغرب، وقد تعود تلك الاستمرارية لبعض الخصائص الفريدة للرق في البحر المتوسط، واهم هذه الخصائص:

إن الاسترقاق كان عملية متبادلة بين ضفتي البحر المتوسط، وارتباط عملية الاسترقاق بالجو السياسي السائد في المنطقة والوضع المتميز لإرقاء البحر المتوسط عن انواع الرقيق الأخرى من ناحية إمكانية الفداء والتبادل ونشاط الجمعيات الدينية في محاولة عتقهم.

مع بداية القرن الثامن عشر اختفت ظاهرة الرقيق إلى حد كبير من اوربا وبدات عملية تغيير تدريجي في موقف الشعوب والحكومات الأوربية من الرق والاسترقاق كنتيجة مباشرة لحركة التنوير والتغيير الفكري والتطور السياسي والاقتصادي في دول اوربا. لذا نشطت جمعيات شعبية ودينية تحاول افتداء الرقيق وتيار عام نشط معاد للرق والاسترقاق كما نشطت الحكومات الاوربية في محاربة اساطيل دول المغرب بحجة ممارسة هذه الدول للاسترقاق ومارست ضغوطا سياسية وعسكرية لاستعادة الرقيق الأوربي من الشواطيء الجنوبية للبحر المتوسط، ولم يقابل ذلك تغيير ملحوظ في الجانب الإسلامي باستثناء حكومة المغرب في عهد مولاي محمد بن عبد الله، وقد يكون السبب في هذه الاستمرارية رغبة حكومات الشمال الأفريقي في استخدام الرقيق كعامل ضغط سياسي وعنصر مقايضة في صراعها المستمر مع الدول الأوربية، ولكن الادلة تشير إلى ان اقحام قضية الرقيق في ذلك الصراع زادت من حدته ودفعت به نحو المزيد من العنف والشدة.

تتسم الدراسات الأوربية عن تاريخ دول المغرب العربي بروح العداء والانفعالية الزائدة عندما تعالج فترة القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين. وتعود أسباب هذا العداء إلى ما تسميه هذه الدراسات بالطبيعة القرصانية لحكومات تلك الدول وماكانت تمارسه على نطاق واسع من اختطاف واسترقاق من يقع في أيديهم من الأوربيين.[1] وتسهب هذه الدراسات في الحديث عن معاناة هؤلاء

(١) انظر على سبيل المثال: R. L. Playfair, *The Scourage of Christendom, Annals of British Relations with Algeirs Prior to the French Conquest* (London: Smith, Elder & Co., 1884).

الرقيق وأوضاعهم السيئة في مدن الشمال الأفريقي.[٢] والواقع أن لهذا التحامل بعض مايبرره. إذ يبدو الرق في القرن الثامن عشر وفي منطقة البحر المتوسط بالذات مؤسسة رجعية تتناقض تناقضا صارخا مع روح عصر التنوير والثورة الفرنسية، ليس لها ما يبررها في ظل التقدم الاقتصادي والتكنولوجي الذي شهده ذلك القرن.

وهذا البحث محاولة لمعالجة بعض جوانب ظاهرة الرق في الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن الثامن عشر بهدف فهم الأسباب التي سمحت لتلك الظاهرة بالاستمرار في وقت لم يعد هناك فيه حاجة اقتصادية أو اجتماعية لوجود الرقيق.

الـــرق

الرق هو النظام الذي يسمح لشخص ما أو مجموعة من الأشخاص بتقييد حرية فرد أو أفراد يطلق عليهم الرقيق وإجبارهم على ممارسة عمل أو تقديم خدمات ويكون ناتج ذلك العمل أو الخدمة بالإضافة لشخص الرقيق نفسه ملكا شرعيا لذلك الشخص أو المجموعة يتصرف فيه كما يشاء ضمن حدود متعارف عليها تختلف في التفاصيل من زمن لآخر ومن مكان لآخر.

أما الاسترقاق كممارسة والرق كنظام اجتماعي واقتصادي والرقيق كمنظومة اجتماعية فهي مؤسسات لم يخل منها مجتمع من المجتمعات الإنسانية على اختلاف مواقعها الجغرافية ومكانتها في سلم الرقي الحضاري. وكان الحافز للرق اقتصاديا بصورة رئيسة. فلقد بقي الرق، ولمدة طويلة، عاملاً فعالاً ومهماً في النشاط الاقتصادي بشعبتيه الزراعية والحرفية في مناطق أوربا المختلفة والعالم الإسلامي؛ إلى جانب استخدامه في الخدمة المنزلية وبعض المؤسسات العسكرية. كما مورس هذا النظام في حضارات الهند والصين، ومارسته القبائل والشعوب الافريقية، ونجده منتشرا كذلك في حضارات أمريكا الوسطى الإندية كالازتك والمايا وغيرهما.[٣]

أما في الفترة موضوع البحث فإننا نجد أن كلاً من الحضارتين الإسلامية والأوربية قد تجاوزتا مرحلة محورية الرق أو القنانة في النظام الاقتصادي والاجتماعي. ففي منطقة الحوض الغربي للمتوسط ـ وهي منطقة التقاء تلك الحضارتين بكل أشكال الالتقاء من حرب وسلم واحتلال متبادل وهجرات في كافة الاتجاهات، عسكرية أحيانا وسلمية في أحيان أخرى، وتبادل تجاري وثقافي وحضاري استمر لمئات عديدة من السنين ـ ساد في الجانب الأوربي نظام

= وعنوان الكتاب كما هو يوضح تماما موقف الكاتب من الجزائر أما في المتن فيقول الكاتب في ص ٧٠:

"All that can be said of the Algerians is that they made the trade in Christian slaves their principal branch of Commerce, and that they continued their detestable practices to a period when they were generally reprobated by public opinion and laws of nation."

وانظر كذلك:

L. de Baudicour, *La guerre et la government de l'Alger* (Paris: Sagnier & Bray, 1853).

وأيضا :

P. Boyer, "Introduction a une histoire intérieure de la Régence dAlger,"

وأيضا :

P. Boyer, "Introduction a une histoire intérieure de la Régence d'Alger," *Revue Afraicaine* (1966): 297 - 316.

وانظر كذلك

G.N. Clarde, "The Barbary crosairs in the seventeenth century" *Combridge Historical Journal*, Vol. XVIII: 22-35.

(٢) تزخر المكتبة الأوربية بعشرات الكتب والمقالات التي تتحدث عن معاناة الأسرى الأوربيين في بلاد المغرب ويعود بعض هذه الكتب إلى القرن السابع عشر. انظر على سبيل المثال:

F. Brooks, *Barbarian Cruelty: A True History of the Distressed Condition of Christian Captives under Mully Ishmael* (London: n.p., 1693).

ومن آخر ماصدر في هذا المجال كتاب

S. Clissold, *The Barbary Slaves* (New Jersey: Rowman and Little Field, 1977).

وهنالك العديد من السير التي كتبها بعض من شاء لهم حظهم الوقوع في الأسر في شمال افريقيا والتي يصف فيها كاتبوها أحوالهم وأحوال غيرهم من الرقيق.

(٣) حول موضوع الرق انظر : عبد السلام الترمانيني، **الرق، ماضيه وحاضره** (الكويت : عالم المعرفة، ١٩٧٩م). وهو كتاب قيم يغطي تاريخ الرق منذ أقدم العصور، وانظر كذلك:

W. Rose, *Slavery and Freedom* (Oxford: Oxford University Press, 1982).

ويتناول مؤلف هذا الكتاب تطور مؤسسات الرق عبر العصور.

زراعي هو خليط من بقايا الإقطاع والقنانة إلى جانب نظام الملكية الصغيرة الحرة والزراعة التجارية حول المدن الكبيرة الناشئة. وانتشرت في الأرياف جموع الفلاحين الأحرار المعدمين الذين يعملون بالأجر أو مقابل جزء من المحصول. ونجد في الجانب الجنوبي من البحر المتوسط نظاما مشابها، كملكية المشاع في مناطق العشائر العربية التلية؛ والملكية الصغيرة في مناطق القبائل ونظام الخماسة في مناطق الزراعة الكثيفة. أما الصناعة الحرفية فقد احتواها نظام الـ (Guild) في الجانب الأوربي ونظام الأصناف أو الطوائف الحرفية في المناطق الإسلامية. أما عن أسباب تدهور واضمحلال نظام الرق في كل من هذه المجتمعات فقد تناولهما الباحثون بالتفصيل مما يغني عن التكرار.(٤)

الرق والرقيق في حوض المتوسط في ق ١٨

ولكن الرق والاسترقاق لم يختف تماما من حوض البحر المتوسط إلا في فترة متأخرة جداً. فخلال القرن الثامن عشر كانت عمليات الاسترقاق مستمرة من قبل الأوربيين لمن يقع في أيديهم من المسلمين، وبالمثل استرق المسلمون من يأسرون من الأوربيين خلال العمليات الحربية المستمرة أو أعمال القرصنة أو الاختطاف من المناطق الساحلية والجزر.(٥) وفي ظل اضمحلال نظام الرق في العالمين الإسلامي والأوربي في تلك الفترة وزوال أهميته الاقتصادية تبدو ممارسات الرق هذه وكأنها ظل باق لنظام عفى عليه الزمن، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن القرن الثامن عشر كان فترة سلام نسبي في العلاقات بين العالمين الإسلامي والأوربي. إذ انتهت محاولات العثمانين لاحتلال فيينا كما لا نجد أي تكرار لمحاولات أسبانيا أو أباطرة الهابسبرج لمد نفوذهم إلى الشمال الأفريقي. بل وحتى الجيوب الأسبانية أو البرتغالية هناك تم إخلاء معظمها سلماً أو حرباً.(٦) وعقد سلاطين المغرب ودايات الجزائر وبايات تونس معاهدات صلح وسلام مع الممالك الأوربية المختلفة كالسويد وفرنسا وبريطانيا والدويلات الإيطالية.(٧)

---

(٤) قد يكون أفضل من تناول بالبحث الوضع الاقتصادي لمنطقة البحر المتوسط في بداية العصر الحديث هو:
F. Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philop II*, — vols (n. p. : Harper and Row, 1976).

(٥) تزخر وثائق هذه الفترة ومصادرها التاريخية بمئات التفاصيل حول الغارات الساحلية وحوادث الاعتداء على السفن وأعمال القرصنة واسترقاق المسافرين والبحارة وبيعهم والتجارة فيهم. وليس من اهتمامات بحث محدود مثل بحثنا تتبع هذه الغارات والحوادث ولكن قد يكون من المفيد هنا ذكر أهم المراجع التي اهتمت بهذا الموضوع وأفردت تفاصيله: عزيز سامح الترِ، **الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية**، ترجمة د. محمود علي عامر (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٩م)؛
Playfair, *Scourge*; H. D. de Grammont, *Histoire D Âlger sous la domination Turque* (Paris: Leroux, 1887); E. Mercier, *Histoire de L Afrique septentrionale depuis les temps plus reculés jusqu'à la conquete Française*, 3 Vols. (Paris: Leroux, 1981).
ومن المصادر المهمة في هذا المجال الوثائق المنشورة في
Albert Devoulx, "Le registre des prises maritimes," *Revue Afraicaine* XV : 70-79, 146-60, 184-201, 285-99, 362-74, 447-57, XVI: 70-77, 146-56, 233-40, 292-303.

(٦) استرد الجزائريون وهران عنوة سنة ١٧٠٨م على يد الداي محمد بكداش وفشلت كل محاولات الأسبان لاستعادتها. أنظر: محمد ابن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تحقيق وتقديم الدكتور محمد بن عبد الكريم (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٢م)، ص ص ٢٠٣ ـ ٢٢٩؛ وفي سنة ١٦٨٤م حرر مولاى إسماعيل مدينة طنجة من الإنجليز الذين كانوا قد استولوا عليها، وفي سنة ١٦٨٩م قام بتحرير مدينة العرائش على ساحل المحيط الأطلسي وذلك بمساعدة من الملك لويس الرابع عشر، وفي ١٦٩١م تم تحرير مدينة أصيلا انظر: الشيخ ابو العباس أحمد بن خالد الناصري، **كتاب الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**. تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٥٦م)، جـ ٧، ص ٦٧ ـ ٧٧. وفي سنة ١٧٤٠م حرر علي باشا باي تونس طبرقة من يد الجنويين، انظر: أحمد بن ابي الضياف، **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**. تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والإرشاد (تونس: كتابة الدولة للشؤون الثقافية والإرشاد، ١٩٧٧م)، جـ ٢، ص ص ١٥٢ـ١٥٤.

(٧) كانت فرنسا من أول الدول التي عقدت معاهدات مع الجزائر في سنة ١٦١٩م ولكن الوضع بقي مضطربا طوال القرن السابع عشر ولم تصبح الاتفاقات شبه ملزمة إلا مع اتفاقية سنة ١٦٨٩م التي فتحت فترة ما يسمى بالسلام القوى بين فرنسا والجزائر ١٦٩٠ـ١٧٩٠م. وفي سنة ١٧٠٧م عقدت الدولة العثمانية صلحاً مع البندقية ليشمل دول شمال افريقيا. وفي الفترة نفسها عقد الهولنديون الصلح مع الجزائر. وفي سنة ١٧١٧م عقدت الدولة العثمانية الصلح مع حكومتي النمسا والبندقية. وفي سنة ١٧٢٧م تم عقد اتفاقية صلح وسلام بين الدولة العثمانية والسويد ملزمة لأيالات المغرب. وفي ١٧٢٤م عقدت الدولة

وكان آخر هذه المعاهدات تلك التي عقدت بين أسبانيا والجزائر وانهت ثلاثمائة سنة من الحروب المستمرة بينهما.[٨] وعرفت مدن الشمال الأفريقي في هذا القرن انتشار السفارات الأوربية على نطاق واسع[٩]، كما تعاظمت التجارة بين المنطقتين إلى حد كبير تشهد عليه ازدهار حركة الملاحة بين موانيء الشمال الأفريقي وجنوب وغرب أوربا وتزايد البيوت التجارية التي حصرت نشاطها في التجارة بين المنطقتين.[١٠]

ولكن ما يبعث على الاستغراب هو أن هذا النشاط السلمي لم يمنع استمرارية عمليات الاسترقاق المتبادل بين الطرفين، بل يبدو أن ازدياد فرص الالتقاء وكثافة النشاط البحري بينهما زادت من فرص هذه الممارسة التي لم تنقطع منذ العصور الوسطى. وهكذا توارد إلى شواطىء البحر المتوسط سيل من الرجال والنساء والأطفال تلقفتهم أسواق النخاسة وخانات العبيد وقصور الأمراء وعلية القوم أو مقاعد التجديف في قيعان الغليونات والسفن الحربية والتجارية. وفي حدود ما هو متوافر الآن من مضان فإن من الصعب إعطاء إحصاء واقعي لأعداد الرقيق عند الطرفين ولكن بالإمكان إعطاء تقديرات مقبولة نوعا ما لأعداد الرقيق في بعض المدن والمناطق المتوسطة، وتعطي المصادر انطباعا بأن أعداد الأرقاء - وخصوصا على الجانب الجنوبي - لم تكن بالأعداد البسيطة. ففي إحدى الدراسات عن الرق يذكر المؤلف أن عدد الأرقاء المسيحيين في الجزائر سنة ١٧٦٧م كان ٧ آلاف شخصا.[١١] وإذا علمنا أن عدد سكان مدينة الجزائر كان يقدر في الفترة نفسها بحدود خمسين ألف.[١٢] ندرك أن نسبة هؤلاء الأرقاء كانت تصل إلى ٢٠٪ من عدد السكان. وقد تكون مدينة الجزائر في هذا المجال حالة خاصة، إذ أن أسطولها البحري كان من أكثر الأساطيل نشاطا في مجال الجهاد البحري والقرصنة والاسترقاق، إلا أن المصادر تشير كذلك إلى انتشار الرقيق بأعداد متفاوتة في مناطق الحوض الغربي للبحر المتوسط كافة.[١٣]

العثمانية صلحا مع هولندا تنطبق شروطه على أيالات المغرب وتم عقد صلح مماثل مع مملكة صقلية سنة ١٧٤٢م وفي سنة ١٧٦٧م تم عقد معاهدة سلام بين المغرب وفرنسا. وبعدها بفترة وجيزة عقد ملك المغرب الصلح مع الدنمرك والسويد. وفي الفترة بين ١٦٥٥م إلى سنة ١٨٢٤م وقعت الجزائر مع إنجلترا ١٨ اتفاقية بعضها يمثل معاهدات صلح وسلم والباقي تأكيد أو تعديل لتلك المعاهدات انظر: جمال قنان، **معاهدات الجزائر** ، مع فرنسا ١٦١٩ - ١٨٣٠ (الجزائر، ١٩٨٧م) الذي يورد ترجمة عربية لنصوص معاهدات الجزائر مع فرنسا ص ص ٢٦٣-٣٤٩؛ التر، **الأتراك العثمانيون** ص ٣٢٥، ٤٣٢، ٤٦٩، ٤٧٠.

Le Baron de Testa, *Receuil des traites de la Porte Ottoman avec les puissances étrangères* (Paris: Chez, Les Auteurs, 1864); E. Rouard de Card, *Traites de la France avec les pays de L'Afrique du nord: Algerie, Tunisie, Tripolitaine, et* Morco (Paris: Pédone & Gamber, 1906).

(٨) عقدت أسبانيا صلحا مع المغرب سنة ١٧٦٥م وتم تبادل الأسرى بين الطرفين ونتيجة لجهود مولاي محمد بن عبد الله فتحت المفاوضات بين أسبانيا والجزائر وتم تبادل الأسرى بينهما ولكن الصلح لم يعقد بينهما إلا في سنة ١٧٩٢م. انظر: أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا ١٤٩٢ - ١٧٩٢م وثائق ودراسات** (قسنطينة: الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، ١٩٦٨م).

(٩) كان في منتصف القرن في مدينة الجزائر، على سبيل المثال، قناصل للدولة التالية: انجلترا وفرنسا والسويد ونابلي والدنمرك والنمسا وهولندا وصقلية وانضم لهم في آخر القرن قناصل أسبانيا والبرتغال والولايات المتحدة. كما كان لإنجلترا قنصليات في طرابلس الغرب وتونس والجزائر وعنابة ووهران وطنجة وفاس.

(١٠) حول النشاط التجاري في البحر المتوسط في تلك الفترة انظر:

M.F.E. de Laprimaudie, *Le Commerce et la Navigation de L'Algerie avant la conquete francaise* (Paris: Hachette, 1903);

انظر كذلك

Andre-E. Sayous, *Le Commerce des Europeens a tunis* (Paris: L Académie des Science Coloniales, 1929).

(١١) Clissold, *The Barbary Slaves*, p. 53.

(١٢) حلمي عبد القادر علي، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل ١٨٣٠م** (الجزائر: المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، ١٩٧٢م)، ص ٢٥٥.

(١٣) يذكر جرامونت أن عدد الأرقاء المسيحيين في تونس في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي كان ١٥٠٠

H.D. de Gramont, *Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)* (Paris: Leroux, 1887), p. 274.

ويذكر الناصري أن عدد أرقاء مولاى إسماعيل سلطان المغرب المتوفى سنة ١٧٣٦م كان ٢٥٫٠٠٠. الناصري، **الإستقصا**، جـ ٧، ص ٣.

أما في الجانب الأوربي فتذكر الدكتورة جونزالس أن ٢٪ من سكان صقلية في الفترة موضوع البحث كانوا من أرقاء المسلمين

A. Gonzalez Raymond, "Les esclaves maures et linquisition

ومـا يبعث على الدهشـة هو أن استمرار ظاهرة الاسـترقاق المتبادل هذه تأتي خلال فترة فقد فيها الرق جدواه الاقتصادية والعسكرية. بل يبدو وكأن هذا النوع من الرق كان يمثل عبئاً على حكومات كلا الطرفـين، ففي الجانب الشمالي من البحر المتوسط كانت الزيادة الديموغرافية في القرنين السادس عشر والسابع عشر قد محت كل أثر لقلة الأيدي العاملة التي تبعت وباء الطاعون الذي إجتاح أوربا في القرن الرابع عشر وقضى على أعداد غفيرة من السكان، وكان القرن الثامن عشر نفسه فترة انفجار سكاني في غرب أوربا مهدت الطريق للثورتين الزراعية والصناعية، ولقد كان لهذه الزيادة الأثر الحاسم في القضاء على القنـانـه وبقـايـا نظام الرق المـؤقت أو الخـدمـة الإجبـاريـة.[١٤] إذ كان في توافـر الأيـدي العـاملة الأوربية ورخصها ما يغني عن الحاجة للعمل القسري.

من ناحـيـة أخـرى جعـل التـقـدم العـلمي والتكنـولوجي في ميـدان المـلاحة وبناء السفن من المراكب الحديثة بديلا ممتازاً عن الغلايين القديمة التي كانت تستخـدم المجاديف، تلك الغلايين التي التـهـمـت الألوف من الرقيق المسلم في العصـور السالفة، كما كانت المحاكم الأوربية في هذا القرن تزود ما تبقى من تلك الغلايين بكفايتها من الأفراد الذين كان يحكم عليهم بالتجـديف لسنوات طويلة، والمصـادر الأسبانية والإيطالية تبين الصعاب التي كان يواجهها النخاسون الأوربيون في بيع ما لديهم من رقيق، وتناقص أسواق النخاسة، لا بسبب ضغط الحكومات، كما يدعي بعض المؤرخين، بل لانعدام الطلب على تلك السلعـة الآدمية.[١٥] حتى إن آخر سوق للنخاسة في البندقية وجنوا أقفلا في النصف الأول من القرن الثامن عشر واختفى أرقاء البانيو من ليفورنه في النصف الثاني من ذلك القرن.[١٦] وهكذا نرى نسبة متزايدة من الأرقاء المسلمين يساقون إلى أماكن أشبه ما تكون بمعسكرات الاعتقال الحكومية بينما ما يتم شراؤه أو استخدامه من قبل الأفراد أو المؤسسات من الرقيق كان في تناقص مستمر.[١٧]

وفي الساحل الجنوبي تصف لنا الوثائق المعاصرة الزرافات العديدة من مختلف أصقاع أوربا ومختلف فئاتها الاجتماعية التي مرت بأسواق النخاسة في مدن سلا وأسفي وطنجة وتونس والجزائر.[١٨] وكان هؤلاء الرجال والنساء والأطفال إما ضحايا العمليات الحـربيـة التي استـهـدفت السفن الحربية وسفن التجـارة والركاب، أو ضحايا لعمليات اختطاف من السواحل الأوربية الجنوبية.[١٩]

= dans les iles espagnoles de la Mediterranee (1550 - 1700). "Revue D Histoire Maghrebine, vol. 53-54: 101-122,110.

ويقول الشيخ الناصري أن عدد الأرقاء المسلمين لدى أوربا سنة ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م كان ثمـانية وأربعـين ألف أسير وزيادة؛ الناصري. **الاستقصا**، جـ ٨، ص ٧٠.

(١٤) المقصود بالـرق المـؤقت أو الخـدمة الإجبـارية هـو "Indentured service".

(١٥) «انظر فصل زوال الرق في أورباء في الترمانيني، الرق.

(١٦) J.P. Fillippini, "Livourne et l Âfrique du Nord au 18e siécle". *Revue D'Histoire Maghrebine* No. 7-8 (1977): 125-149, 139.

(١٧) انظر وصفا لأحد هذه المعسكرات في محمد بن عثمان المكناسي، **الإكسير في فكاك الأسير**. تحقيق وتعليق محمد الفاسي (الرباط: المركز الجامعي للبحث العلمي، ١٩٦٥م)، ص ص ١٢٨-١٣١؛ ويقول شالر في كتابه: «منذ أن أوقفت الجزائر القرصنة من قبل الأفراد (سنة ١٧٧٠م) أصبح كافة الأسرى عبيداً لحكومة الأيالة الجزائرية فقط، وتقدم لهم الحكومة كل رعاية وحماية من تعديات المواطنين، ومن العدل أن يقال أن حالهم هنا بصورة عامة ليس أسوأ من حال أسرى الحرب في أي بلد مسيحي متحضر»

W. Shaler, *Sketches of Algiers, Political Historical and Civil* (Boston: Cummings, Hillard and Co., 1862), 76

(١٨) انظر على سبيل المثال Albert Devoulx, "Le registre" انظر كذلك E. Broughton, *Six Years Residence in Algiers 1806 - 1812* (London: Saunders & Otly, 1839).

(١٩) اشتهـر الانجليـز بخـطف الركـاب وبيعهم ولم ينـج أحد من ممارستهم تلك إذ كانوا يختطفون الأتراك ويبيعونهم في ليفورنه بإيطـاليـا. وطالما استرقوا الجزائريين وباعوهم على الأسبان أو الايطاليين أو المالطيين انظر: Playfair, Scourge, p. 12, 42, 77, 92, 147. وبـالمقـابـل نجـد أن الفلمنكيين يسترقون الإنجليز ويبيعونهم للجـزائـريين. وفي أيام السلم بين الإنجليز وشمال افريقيا نجد الإنجليـز يحضرون العـديـد من السفن والأرقـاء الأسبـان والإيطاليين لبيعهم في الجزائر وطنجة وسلا انظر. Playfair, Scourge, p. 31.

من ناحيـة أخـرى نشطت الجزائر في مهاجمة السفن الأوربية طوال القـرن وأغـارت على السواحل الفرنسية والايطالية بينما تخصص بحارة سلا في الهجوم على السواحل الأسبانية وسفن المحيط الأطلسي، وكثيراً ما وحّد الجزائريون والمغاربة جهودهم كما حدث عندما تمركزوا في جزر الرأس الأخضر في مهاجمة السفن القادمة من الهند. انظر: الثر، **الأتراك العثمانيون**، ص ١٧٦.

وكان العرف السائد أن يأخذ الحاكم عُشر عدد هؤلاء الأرقاء أما الباقي فيتم بيعه واقتسام الثمن بين البحارة والمحاربين وأصحاب السفينة وبعض الموظفين الحكوميين وفق أعراف متفق عليها.[٢٠] ورغم شحة أعداد السكان في المناطق الإسلامية بالمقارنة بالمناطق الأوربية إلا أننا نجد نمط استخدام الأرقاء في المنطقتين متشابها. فلو أخذنا مدينة الجزائر ، على سبيل المثال، وهي المدينة التي تتوافر عنها معلومات أوفر لوجدنا أن نسبة عبيد البيلك وهم الأرقاء الذين أصبحوا من نصيب السلطان ـ إما كجزء من الحصة الأصلية أو لعدم وجود من يرغب في شرائهم أو لعدم رغبة الحكومة في بيعهم ـ في تزايد مستمر بالمقارنة مع الارقاء الذين كانوا في أيدي الأفراد.

كان عبيد البيلك هؤلاء يجمعون في بنايات ضخمة بلغ عددها خمس في أواخر القرن الثامن عشر ويسميها الأوربيون البانيو ، ويسكن الأرقاء في هذا البانيو في غرف يتجمعون فيها وفق جنسياتهم ولا يخلو بعضها من كنيسة يشرف عليها رجال دين مسيحيين في الفترات التي يسمح فيها الحاكم بذلك وخصوصا في الفترات التي يسود السلام بين الجزائر وأوربا. كما كان كل خان من هذه الخانات يحتوي على حانة يتولاها أحد الأرقاء مقابل رسم يدفعه للبيلك، وكثيرا ما زاد رواد هذه الحانات من أهل البلد عن روادها من الأرقاء أو المسيحيين المقيمين في الجزائر.[٢١]

وكان هؤلاء الأرقاء أحراراً خلال النهار يمارس بعضهم مهنة يعتاش منها على أن يدفع جزء من مدخوله للدولة أو يتم استخدامهم من قبل الجهات الحكومية في أعمال البناء المستمرة في المنشآت العسكرية كالحصون والقلاع والأسوار المحيطة بالمدينة أو في أحواض السفن أو غيرها من الأعمال، وكان توزيع الأعمال يعتمد على القدرات الشخصية لهؤلاء الارقاء أو وفقاً لجنسياتهم أو مكانتهم الاجتماعية أو أعمالهم السابقة.[٢٢]

ولا يبدو من المصادر أن وجود رقيق البيلك كان ضروريا للدولة أو لأعمالها، بل على العكس يبدو أنهم كانوا يمثلون عبئا عليها، فمعظم الأعمال التي كانوا يقومون بتأديتها كان بالإمكان إنجازها من قبل مواطنين محليين بأجر زهيد كما توحي بذلك معدلات الأجور أو عن طريق السخرة التي كانت السلطات في شمال افريقيا تمارسها، خصوصا في أوقات الأزمات، للحصول على خدمات الأفراد دون أي مقابل أو تكلفة. بينما كانت الدولة مسؤولة عن تقديم حد أدنى من الرعاية لأرقائها وحراستهم كما كان هذا الرقيق مصدر قلق وإزعاج مستمر للسلطات. ففي أوقات

---

(٢٠) هنالك اختلافات بسيطة في العرف السائد في تقسيم الرقيق وغنائم القرصنة ولكن من الممكن القول أن حصص التقسيم كانت بصورة تقريبية على النحو التالي:ـ

١٠٪ للداي أو الباي أو الحاكم.

١٪ لعمليات إصلاح الميناء.

١٪ للمفتي أو القاضي.

٤٤٪ لمالك السفينة.

أما الباقي وهو ما يعادل ٤٤٪ من الغنيمة فيتم توزيعه إلى حصص بعدد العاملين على ظهر السفينة، ويختلف نصيب المشاركين من الحصص أو الأسهم على الشكل التالي:ـ

الرئيس أو القبطان	١٠ حصص
الاغا رئيس المدفعية	٣ حصص
المرشد	٣ حصص
رئيس الملاحين	٣ حصص
الطبيب أو الجراح	٣ حصص
الانكشارية	حصتان للواحد
الطوبجية أو المدفعيين	حصتان للواحد
البحارة	حصتان للواحد
المتطوعة	حصة واحدة للواحد

ولمزيد من التفاصيل انظر

Per Pierre Dan, *Histoire de Barbarie et ses Corsaires* (Paris, 1637), pp.265-66.

(٢١) لم تكن مدينة الجزائر هي المدينة الوحيدة التي احتوت على «البانيو» ـ وإن كان بانيو الجزائر هو الأكثر شهرة ويتوافر عنه الكثير من المعلومات لشهرة العديدين ممن أقاموا فيه وكتبوا عنه وعن أوضاع الرقيق في مدينة الجزائر. انظر تعليق رقم (٣٠) ورقم (٣١) ـ فبالإضافة لمدينة الجزائر كان هنالك بانيو في مدينة ليفورنه وآخر في جزيرة مالطا.

Braudel , *The Mediterranean*, vol. 2, p. 867.

أما في المغرب فكان الرقيق يعملون نهارا (ويبيتون ليلا في الدهاليز وهو في غرف المغارية هري تحت الارض). الناصري، الاستقصا، جـ ٧، ص ٧٤.

(٢٢) Clissold, pp.59-61

الأزمات كان يتم تقييدهم وحبسهم وتشديد الحراسة عليهم، خشية تواطؤ هؤلاء الأرقاء مع الدول الأوربية.[٢٣]

خصائص الرق في البحر المتوسط

ولكن إذا كان نظام الرق في منطقة الحوض الغربي للبحر المتوسط خلال الفترة المعنية بهذه الدراسة غير ذي جدوى اقتصادية فما هي الدوافع التي أبقت على هذا النظام ؟ إن أي محاولة للإجابة على هذا السؤال لابد أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الملاحظات تتعلق بخصائص معينة للرق في الحوض الغربي للبحر المتوسط تميزه عن غيره من انظمة الرق المعروفة في العالم، وتتعلق هذه الخصائص بممارسة الاسترقاق المتبادل بين أوربا والعالم الإسلامي، وطبيعة العلاقات الدولية في حوض البحر المتوسط وأخيرا الوضع الخاص الذي كان يميز رقيق البحر المتوسط عن غيره من الرقيق في العالم. وسنحاول فيما يلي استعراض هذه الخصائص كمدخل للإجابة على السؤال المطروح.

١ ـ الاسترقاق المتبادل

إن أول ما يميز الرق في الحوض الغربي للبحر المتوسط عن غيره من أنماط الرق في العالم هو أن الاسترقاق كان عملية متبادلة بين ضفتي البحر المتوسط. إذ بينما نجد الرق في الغالب يقع في اتجاه واحد كأن تقوم مجموعة عرقية أو سياسية أو اجتماعية باستعباد مجموعة أخرى وباستمرارية رتيبة كقيام البيض باستعباد الأفارقة أو قيام حكام المسلمين باسترقاق المماليك الترك وغيرهم، نجد هنا مجموعتين في مستوى حضاري متقارب تقوم كل واحدة منهما باسترقاق من يقع في يدها من افراد الطرف الآخر، فمنذ العصور الوسطى والأوربين يقومون باسترقاق المسلمين ويقوم الآخرون باسترقاق الأوربين، وإذا كان استرقاق الصقالبة في المشرق معروف ومثبت ومتواتر فاسترقاق سكان الأندلس والمغرب للأوربيين الغربيين هو ايضا من الأمور المتواترة والمعروفة، وبالمثل قام المسيحيون الأسبان باسترقاق المسلمين في الأندلس. ولقد أفرزت حرب الاسترداد سيلا لم ينقطع من الأرقاء من الجانبين. وبعد سقوط غرناطة لم تتوقف عملية الاسترقاق ولكنها انتقلت إلى البحر ، وكان الاسترقاق المتبادل جزءا لا يتجزأ من ذلك الصراع الذي شهدته مياه البحر المتوسط طيلة القرون الثلاثة التي تبعت سقوط غرناطة.

٢ ـ العلاقات الدولية في الحوض الغربي للبحر المتوسط

الخاصة الثانية تتعلق بطبيعة العلاقات الدولية التي كانت تسود منطقة الحوض الغربي للبحر المتوسط في الفترة موضوع البحث. فلقد كان القرن الثامن عشر فترة لا يمكن أن توصف إلا بتعبير ساد مؤخرا هو تعبير (حالة اللاسلام واللاحرب) قد يكون السبب الرئيس فيها هو غياب السيطرة الواضحة على مياه المتوسط لاي طرف من الأطراف المطلة عليه. إذ بعد انحسار القوة البحرية الأسبانية في النصف الثاني من القرن السابع عشر والتي كانت في صراع مستمر مع القوى العثمانية تعادلت الكفة بين فرنسا وبريطانيا في الشمال، وبقيت الجزائر في الجنوب قوة

---

(٢٣) كان الخوف من هروب الأرقاء أو تمردهم أو تعاونهم مع القوى المعادية ماثلا دائما في أذهان السلطات، ولم يكن ذلك الخوف بدون مبرر ففي سنة ١٥٣١م في وأثناء الهجوم الأسباني على الجزائر تمرد أكثر من ٧٠٠ عبد أوربي وانضموا للهجوم اما في سنة ١٦٦٢م اشترك هؤلاء في ثورة للأهالي على السلطات التركية في مدينة الجزائر. التير، **الأتراك العثمانيون**، ص. ٩٥، ٣٩١؛ كما ثار هؤلاء العبيد مرات عديدة أهمها خلال القرن الثامن عشر سنة ١٧٥٢م وسنة ١٧٦٣م في مدينة الجزائر. التر ، **الأتراك العثمانيون**، ص ٥١٤، ٥٢٠.

أما حالات الهروب والتخابر مع القوى الخارجية فهي لا تحصى انظر:

Playfair, *Scourge*, p. 153, 171, 180.

وانظر كذلك

Braudel, *The Mediterranean*, vol. 2,p. 874

التر، **الأتراك العثمانيون**، ص ١٠٢، ٤١٦.

وهكذا نجد حكومات المغرب تحرص، في أثناء الأوضاع الاستثنائية وعند تعرضها للتهديد او الهجوم الخارجي، على تقييد حرية الأرقاء او حبسهم او نقلهم إلى الداخل بعيداً عن السواحل او إلى مدن اخرى آمنة. انظر التر، **الأتراك العثمانيون**، ص ٥٣٢، ٥٤٢، ٥٤٤.

بحرية لا يستهان بها استطاعت بعد عقد الصلح مع اسبانيا في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر الخروج من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي وشن هجمات على سفن أعدائها وبالذات الولايات المتحدة في أماكن متعددة من ذلك المحيط.[٢٤] وإلى جانب هذه القوى الثلاث شهدت مياه البحر المتوسط حشدا كبيرا من القوى البحرية الأخرى كالانجليز والهولنديين والاسكندنافيين والدويلات الإيطالية والتونسيين والليبيين والمغاربة.

وأفرز هذا الوجود نشاطا تجاريا وسياسيا كثيفا تمثل بالتبادل التجاري وسيل السفارات والمعاهدات التي لم تنقطع في هذه الفترة.[٢٥]

ولكن هذا النشاط السلمي لم يكن هو النمط الوحيد السائد للعلاقات بين مختلف القوى المطلة على البحر المتوسط، ففي الشمال كانت القوى الأوربية في حالة صراع بعضها مع بعض أو في صراع مع دولة أخرى من دول الشمال الأفريقي. وكانت الحالة بالمثل بالنسبة لهذه الدول الأخيرة، فإلى جانب الصراع المستمر بين الجزائر وجارتيها تونس والمغرب كانت كل من هذه الدول تجد نفسها بين فترة وأخرى في صراع مع واحدة أو أكثر من الدول الأوربية.[٢٦] وكان تبادل الأعداء والحلفاء أمرا طبيعيا في هذه الفترة، كما كان انتهاك المعاهدات وعدم الالتزام بها يمثل القاعدة لا الاستثناء.[٢٧]

من الطبيعي ان يترك هذا الجو من الاضطراب الذي يغذيه ركام قرون من العداء والصدام المسلح وانعدام الثقة، ظلاله على أوجه العلاقات بين اوربا وشمال افريقيا كافة. فسنوات السلام تتخللها فترات من العنف والصراع المسلح، وأعمال التجارة يفصلها خيط رفيع عن أعمال النهب والاستغلال، والنشاط الحربي يختلط بأعمال القرصنة. لذا لا مجال للغرابة إن تحولت مؤسسة الرق من نظام اقتصادي اجتماعي الى مؤسسة لا تخضع للاعتبارات الاقتصادية.

٣ ـ اوضاع الرقيق

أما الخاصة الثالثة فتتعلق بالوضع الفعلي للرقيق في كلتى المنطقتين بالمقارنة بوضعهم القانوني، إذ بينما اعتبر كل طرف من الأطراف من وقع في يده من أفراد الطرف الآخر أرقاء وعبيد من الناحية القانونية يجري عليهم كل ما يجري على الأرقاء من معاملات

(٢٤) حول الصراع بين الولايات المتحدة والجزائر وتفاصيل الغارات الجزائرية انظر:

Ray W. Irwin, *The Diplomatic Relations of the United States with the Barbary Powers, 1776-1816* (Chape Hill: University of North Carolina Press, 1931),pp 37-68.

(٢٥) كان للفرنسيين مراكز تجارية في القالة في تونس وعنابة في الجزائر وكان لجنوا مركزا في طبرقة وللفرنسيين مركزا مهما للمرجان والتجارة في الراس الأسود بتونس ونشط الإنجليز في طنجة وكانت مدن الأعراش والجزائر وتونس مراكز للتجارة بين أوربا والمغرب أما مدينة ليفورنة في إيطاليا فكانت اهم مركز للتجارة الإسلامية الأوربية وتبادل العملات والرقيق: انظر التعليق رقم (١٠).
وحول النشاط الدبلوماسي انظر التعليق رقم (٩)؛ وحول المعاهدات انظر التعليق رقم (٧)

(٢٦) كانت الجزائر في صراع مستمر مع المغرب طوال ايام مولاى إسماعيل من جهة وفي صراع مع تونس استمر طوال القرن الثامن عشر من جهة أخرى وبينما لم يتعد الصراع المغربي الجزائري حدود الصراع على المناطق الحدودية كان الصراع الجزائري التونسي شديد العنف، ولقد تبادل الطرفان الهجوم عدة مرات كان اهمها احتلال الجزائريين لتونس سنة ١٧٥٦م (انظر التفاصيل في ابن ابي الضياف، اتحاف اهل الزمان، جـ ٢، ص ص ١٧٧ـ١٨٩). كما انشغلت اوربا بحروب مستمرة بين فرنسا وانجلترا، وانجلترا وهولندا. هذا إلى جانب الصراع المستمر بين الشمال والجنوب.

(٢٧) كان لمعاونة فرنسا للمغرب اثرا كبيراً في نجاح الاخيرة في تحرير مدينة العرائش من الأسبان. وطوال القرن الثامن عشر كانت فرنسا وانجلترا في تنافس مستمر على اكتساب الجزائر كحليف في الصراع الدائر بينهما. أما عن نقض المعاهدات فإن العدد الكبير للمعاهدات بين انجلترا والجزائر ما هو إلا دليل على هشاشة تلك المعاهدات والنقض المستمر لها من قبل الجزائريين او الإنجليز انظر:

Playfair, *Scourge*, p. 246, 260.

كما تم انتهاك المعاهدات بين الجزائر وكل من النمسا، وهولندا، والبندقية والدانمرك (انظر التر، **الأتراك العثمانيون**، ص ٥٧٦، ٤٤٧، ٤٨٦، ٥٢٤، ٥٢٥). كما انتهكت فرنسا معاهداتها مع الجزائر في اكثر من مرة (انظر التر، **الأتراك العثمانيون**، ص ص ٤٨٤ ـ ٤٨٦، ٤٨٩).
ونجد نفس النمط من انتهاك المعاهدات بين المغرب وانجلترا انظر ب ج. روجرز، **تاريخ العلاقات الانجليزية ـ المغربية حتى عام ١٩٠٠**، ترجمة ودراسة وتعليق دكتور يونان لبيب رزق (الدار البيضاء: دار الثقافة ١٩٨١م)، ص ص ٧٧ـ١٠١.

وتصرفات نجد من الناحية الفعلية أن هنالك وباستمرار تداخلا وثيقا بين وضع المسلم في أوربا ووضع الأوربي في شمالي أفريقيا كرقيق ووضعه كأسير حرب. إذ على الرغم من أن كلا من الطرفين كان يعامل أسرى الطرف الآخر كرقيق يتم بيعهم ومعاملتهم وفقا للتعريف السائد لوضع الرقيق في كل جهة، إلا أن إمكانية افتداء هؤلاء الرقيق إما عن طريق الشراء أو التبادل كانت تعطي، في معظم الأحيان، وضع العبودية المؤقتة لهؤلاء الرجال والنساء الذين شاء لهم الحظ أن يساقوا الى الجانب الآخر، خصوصا من كان منهم على درجة من الغنى أو النفوذ السياسي، وتورد لنا المصادر التاريخية أسماء العديد من الرجال والنساء الذين قضوا فترة من العبودية تم تخليصهم منها بالشراء فيما بعد. فمن الجانب العربي نذكر على سبيل المثال لا الحصر المؤلف المشهور الحسن الوزان، المعروف باسم ليو الأفريقي الذي اشتراه الفاتيكان واستعمل معرفته وعلمه الواسع للقيام بتأليف الكتاب القيم عن شمال افريقيا.[٢٨] ومنهم كذلك عروج القائد البحري المشهور ومؤسس ايالة الجزائر الذي استخدم مجذفا مربوطا بالسلاسل في قاع احد الغلايين.[٢٩] ومن الجانب الأوربي نذكر هايدو المؤرخ الأسباني الذي ترك نتائج تجربته في واحد من افضل الكتب التي كتبت عن تاريخ الجزائر في القرن السابع عشر.[٣٠] وميجيل دي سرفانتيس الأديب الأسباني الشهير صاحب رواية دون كيخوته.[٣١]

وكانت عملية تحرير العبيد تتم في معظم الأوقات نتيجة جهود فردية أو خاصة. والواقع ان كل الأدلة توحي بأن حكومات اي من الطرفين خلال الفترة السابقة على القرن الثامن عشر لم تعط اهتماما بالغاً لتخليص رعاياها بعد استرقاقهم.[٣٢] وكان العبء الاكبر يقع اساسا على أقارب الرقيق أنفسهم. إذ بعد أن يتأكد هؤلاء الأقارب من مصير صاحبهم ومكانه تجري المفاوضات حول شرائه من مالكه الجديد ويتم استخدام وسيط يستطيع التنقل بحرية بين موطن الرقيق ومكان استرقاقه لتسديد الثمن واستلام العبد المحرر وإعادته إلى أهله. وغالبا ما كان هؤلاء الوسطاء من اليهود الذين كانوا في بعض الأحيان يقومون بشراء الرقيق لحسابهم الخاص وحمله إلى أهله لاسترداد الثمن وتحقيق بعض الأرباح. وفي فحص لملفات القنصلية الفرنسية في تونس نجد العديد من سجلات عقود شراء للرقيق الأوربي بقصد تحريرهم أو التزامات يتعهد الرقيق بدفعها عند عودته لبلاده للشخص الذي قام بتسليفه قيمة مكاتبته مع مالكه المسلم.[٣٣] وبالمقابل نرى كذلك عقوداً يتسلم

(٢٨) Leo Africanus, *De l'Afrique, contenant la description de ce pays et la navigation des anciens capitaines portugais aux Indes Orientales et Occidentales, trans. Jean Temporal*, 4 vols (Paris, 1830).

(٢٩) انظر. Haji Khalifah, *History of the Maritime Wars of the Turks, trans James Michell* (London, 1831).

(٣٠) كتب هايدو ثلاثة كتب لاغنى عنها لأي دارس لتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، ولقد ترجمت الكتب الثلاثة للغة الفرنسية:

D. de Haedo, *Topografia e Historia de Argel* (Valladolid, 1612).

D. de Haedo, *Dialogo de la Captividad* (Valladolid, 1612).

D. de Haedo, *Epitome de los Reyes de Argel* (Valladolid, 1612).

(٣١) حول كتابات دون كيخوته أو دون كيشوت عن تجربته في العبودية انظر

T. Yacine, "Les bagns d'Alger d'après Cervants," *Revue d'Histoire Maghrebine* No. 21-22 (1981): 87-91.

(٣٢) تنص المعاهدة المعقودة بين الجزائر وانجلترا في سنة ١٦٨٣م على ما يلي

"... the King of Great Britain should not be obliged to redeem any of his subjects then actually in slavery, but it should depend absolutely on His Majesty, or on the friends and relatives of the persons in slavery, to redeem such as they might think fit, agreeing for as reasonable a price as possible with their masters for their redemption."

والواقع اننا نجد نصوصا مشابهة لهذا النص الذي يعفي الحكومة من مسؤولية الأرقاء في كافة معاهدات الدول الأوربية مع دول المغرب في ذلك الوقت

Playfair, *Scourge*, p. 140.

والمصادر والمراجع الأوربية تعج بالشكوى من إهمال الحكومات الأوربية لعبيدها، انظر على سبيل المثال بالفين الذي يورد نصا تأمر فيه الحكومة الفرنسية مبعوثيها بعدم كفالة الرقيق أو إقراضهم نقوداً أو الاختلاط بهم.

J. Balvin, La Condition de *la vie des Francais dans la regence d'Alger* (Algers, 1899), p.64.

(٣٣) Pierre Grandchamp (ed.), *La France en Tunisie a la fin du xvie siecle (1583 - 1600), Documents inedits* (Tunis : Societe anonyme de l'imprimerie rapide, 1920), pp.5,8, 13.

الرق والعلاقات الإسلامية الأوربية

لم يكن للتناقص بل والاختفاء الكلي للرقيق المسلم من بعض مناطق أوربا ما يقابله تماما على الجانب الآخر . إذ احتوت مدن الساحل الأفريقي حتى مطلع القرن التاسع عشر أعداداً كبيرة من الرقيق الأوربي المختلف المصادر. ويعود ذلك لسببين، الأول هو أن الدلائل تشير إلى أن أعداد الرقيق الأوربي فاقت في الأصل أعداد الرقيق المسلم، وكنتيجة لعمليات التبادل تم تحرير معظم الأرقاء المسلمين بينما بقيت عند المسلمين أعداد لا بأس بها من الأرقاء الأوربيين. والسبب الثاني والأهم هو أن تناقص رغبة الأوربيين في استرقاق المسلمين لاختفاء جدواهم الاقتصادية وعدم الرغبة في ممارسة الرق والاسترقاق فوق الأراضي الأوربية لم يقابله تناقص في جلب الرقيق الأوربي باتجاه السواحل الإسلامية. ولكن هذا الرقيق لم يعد يجلب كما في السابق من قبل الأفراد أو الجماعات الخاصة سواء اسميناهم القراصنة أو مجاهدي البحر ، بل من قبل الحكومات التي بدأت في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر بتجهيز أساطيل بحرية خاصة هدفها مهاجمة سفن الأعداء وشواطئهم إن امكن واسترقاق من يقع في أيديهم من مواطني تلك الدول[٤٤]، وكان للأساطيل الجزائرية بالذات نشاطاً واسعاً في تلك الفترة إذ قامت بمهاجمة العديد من سفن وشواطيء الدول التي لم تكن في حالة سلم معها. وكان آخر الضحايا الولايات المتحدة الأمريكية التي عندما رفضت دفع الجزية بعد استقلالها عن بريطانيا في ١٧٨٣م قام رجال البحرية الجزائرية بمهاجمة سفنهم وبدأت زرافات من الرقيق الأمريكي تصل إلى شواطيء الجزائر.

ولابد هنا من التساؤل عن سبب إصرار دول الشمال الأفريقي، والجزئر بالذات، على الاستمرار في سياسة الاسترقاق هذه ؟ وأول احتمال يلوح هنا هو رغبة هؤلاء الحكام في الحصول على الفدية التي كانت الحكومات الأوربية آنذاك على استعداد لدفعها لتحرير رعاياها. هذا ما تقوله على الأقل الوثائق الأوربية المعاصرة. ولكن الدراسة المتأنية تنفي هذا الاحتمال، فحصة الحكومة أو اشخاصها من تصيب الفداء لم يكن كبيراً. ففي حالة الجزائر على سبيل المثال ترينا وثائق شالر ودراسات سعيدوني أن نسبة دخل الحكومة من الفداء إلى مداخلها الأخرى كانت ضيلة لا تستحق تلك المخاطرة بتأليب الدول الأوربية عليها.[٤٥] ثم أن الخزينة الجزائرية، كما هو ثابت ومعروف، كانت على درجة من الثراء تغنيها عن ذلك العائد.[٤٦]

إن الاحتمال الأرجح هو رغبة حكومات الشمال الأفريقي في استخدام الرقيق كعامل ضغط سياسي وعنصر مقايضة في صراعها مع الدول الأوربية. يتضح ذلك من محاولات المغرب الإكثار من الرقيق الفرنسي والأسباني قبيل مفاوضات الصلح مع كل من البلدين[٤٧]، واسترقاق الجزائر للرعايا الفرنسيين في أوقات صراعها مع فرنسا حول حقوق صيد الإسفنج والتجارة في القاله[٤٨]، أو النزاع المالي بين هولندا والجزائر والدنمرك والجزائر[٤٩] او استرقاقها

(٤٤) في سنة ١٧٧٥م ألغت الحكومة الجزائرية القرصنة الخاصة ولم تعد تسمح للأفراد أو المجموعات خارج إطار القوات الجزائرية الرسمية أو البيلك بالقيام بأي نشاط حربي

Shaler, Sketches, p. 76.

وفي المغرب «أبطل السلطان الجهاد في البحر ومنع رؤوساءه من القرصنة به على الأجناس. وفرق بعض قراصينه على الايالات المجاورة مثل الجزائر وطرابلس وما بقي منها انزل منها المدافع (الناصري، **الإستقصا**، جـ ٨، ص ١٣٣)

(٤٥) Shaler, Sketches, pp. 34-35.

ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في اواخر العهد العثماني** (١٧٩٢ ـ ١٨٣٠م) (الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٥م)، ص ١٣٢ـ١٣٤.

(٤٦) انظر حول هذا الموضوع سعيدوني، **النظام المالي**، ص ص ١٧٨ ـ ١٨٧.

(٤٧) الناصري، **الإستقصا**، ص ص ٢١ـ٢٥، ٧٠ـ٧١.

(٤٨) M.S. Lapromaudie, *Le Commerce at Alemangation de l'Algerie avant la conquête Française* (Paris: Ch. Lahure et Cie, 1861), pp. 52-53.

(٤٩) في سنة ١٨٠٨م وعندما تأخرت كل من الدنمرك وهولندا في دفع الضرائب المتوجبة عليهم للجزائر قام الداي باسترقاق الهولنديين والدنمركيين الذين في مدينة الجزائر بما فيهم القناصل وعائلاتهم وارسل البحرية الجزائرية لأسر السفن الهولندية والدنمركية واسترقاق ركابها وبحارتها.

Playfair, Scourge, pp. 243 - 244.

لبعض الرعايا الأمريكيين عندما تنشب النزاع بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.(٥٠) وقد يكون أحد دوافع لجوء هذه الدول إلى إقحام الرقيق كعنصر في الصراع بينها وبين الدول الأوربية هو إدراكها لتغير ميزان القوى في حوض البحر المتوسط في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر وما معركة نفارين إلا تحصيل حاصل لواقع كان قد بدأ يتضح قبل ذلك بسنين عديدة.

إن تفوق الدول الأوربية البحري على دول الشمال الأفريقي قد دفع بتلك الدول، أي تونس والجزائر والمغرب، إلى استخدام كافة الوسائل للضغط على الدول الأوربية أو لمواجهة ضغوطها. وهكذا نجد هذه الدول تقوم باللجوء إلى استخدام العوامل التجارية، كالامتيازات، أو حقوق الصيد والغوص على الإسفنج، وإقامة المراكز التجارية، والوسائل الدبلوماسية كالمفاوضات والسفارات والمعاهدات والتحالفات المختلفة، الى جانب العوامل العسكرية في تعاملها مع الدول الأوربية.

في مثل هذا الوضع من البديهي أن تستخدم دول المغرب ورقة الرقيق في ذلك التعامل. ولقد ربحت تلك الورقة في مرات عديدة لعل أبرزها الصلح الأسباني مع المغرب والجزائر ورضوخ الولايات المتحدة لمطالب الجزائريين في أواخر القرن الثامن عشر.

الخاتمة

يتضح مما سبق أن الدافع الأساسي لاستمرار بقاء نظام الرق في الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن الثامن عشر هو طبيعة العلاقة بين المنطقتين الأوربية والإسلامية واستمرارية الصراع بينهما رغم فترات الهدوء والسلام النسبي بين الجانبين. ولقد أظهرت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أن الكفة في ذلك الصراع كانت تميل وبصورة مطردة لصالح الدول الأوربية، إذ بينما كان التأثير العسكري لدول شمال افريقيا يتناقص كان عدوان أوربا وشراسة هجماتها على دول المغرب العربي يزداد. مما جعل الدول الإسلامية تلجأ إلى أي سلاح ممكن للنيل من خصومها وكان الاسترقاق أحد تلك الأسلحة. وطالما استعملت دول الجانبين هذا السلاح في الصراع المستمر بينها منذ العصور الوسطى غير أن التطور الاقتصادي والعسكري في أوربا في تلك الفترة جعل أوربا في غنى عن استخدام الاسترقاق كوسيلة للضغط على الدول الإسلامية بينما جعل هذه الأخيرة في حاجة ماسة لاستخدامه للوقوف في وجه القوة الأوربية المتنامية.

من الصعب الحكم حول ما إذا كان استخدام الرقيق في الصراع المغربي الأسباني أو الجزائري الأمريكي هو الدافع الوحيد لقبول اسبانيا وأمريكا شروط الصلح التي تبدو لصالح دول المغرب، إذ من الممكن القول أن ضعف أسبانيا في نهاية القرن الثامن عشر هو الذي دفعها للبحث عن السلام وتجنب الصراع مع دول المغرب. كما أن تتبع مراحل الصراع الجزائري الأمريكي يبدي بوضوح أن قوة البحرية الجزائرية والتكاليف الباهظة لتجهيز أسطول أمريكي يستطيع حماية التجارة الأمريكية في المتوسط هي التي دفعت الولايات المتحدة للقبول بشروط الصلح مع الجزائر ودفع الأتوات الباهظة للحكومة الجزائرية.(٥١) ولكن الأدبيات الأوربية في تلك الفترة توحي بأن استخدام دول المغرب العربي للرقيق ورغبة الدول الأوربية في استخلاص ذلك الرقيق هو الدافع الحقيقي والوحيد لنزول الدول الأوربية عند رغبات دول المغرب. ولقد كان ذلك نذير سوء على ماكان وشيك الحدوث. إذ مع مطلع القرن التاسع عشر بدأ استرقاق المسيحيين الأوربيين من قبل دول الشمال الأفريقي يتحول من ورقة في يد تلك الدول تستخدمها لصالحها إلى عبء عليها وعنصر تستخدمه الدول الأوربية في صراعها معها. وهكذا نرى الساسة الإنجليز يدفعون بمؤتمر فيينا المنعقد في ١٨١٥م إلى إصدار بيان، هو الأول من نوعه، يدعو الدول الأوربية كافة للقضاء على القرصنة المغربية

(٥٠) Irwin, *The Diplomatic Relations*, pp. 188-189.

(٥١) Irwin, *The Diplomatic Relations*, pp. 188-189.

وتحرير كافة الرقيق الأوربي في تلك الدول.[٥٢]

لقد كان ذلك إعلان إنذارا بما سيحدث. إذ في سنة ١٨١٦م قام أسطول إنجليزي هولندي مشترك تحت قيادة اللورد اكسموث بشن هجوم بحري في غاية العنف والشراسة على مدينة الجزائر تسبب في تحطيم الأسطول الجزائري وتهديم أجزاء عديدة من المدينة وإنزال خسائر فادحة في الأفراد والممتلكات. ولقد أجبر ذلك الهجوم والي الجزائر على توقيع اتفاقية يقوم بموجبها الجزائريون بتحرير كافة الرقيق الأوربي والامتناع عن استرقاق أي أوربي بعد ذلك التاريخ.[٥٣]

لاشك أن تحرير الرقيق الأوربي لم يكن هو الدافع الوحيد لتحرك القوى الأوربية ضد الجزائر فلقد سبقه مباشرة انتزاع ايونيا وقبرص من الدولة العثمانية وتبعه تحطيم البحرية العثمانية في معركة نفارين. لقد كان الدافع الحقيقي لأوربا في صراعها مع دول المغرب العربي هو فرض سيادتها على مياه البحر المتوسط. ولكن يبقى الرق ولو من الناحية الرسمية أحد أسباب الصراع بين دول الشمال الأفريقي والدول الأوربية. ومما لا شك فيه أن استمرار عملية الاسترقاق بعد اضمحلال الحاجة الاقتصادية لها، قد ساعد بشكل كبير على تأجيج حدة العداوة والبغضاء بين العالمين الإسلامي والأوربي المحيطين بالحوض الغربي للبحر المتوسط. وأي قراءة في المصادر الأوربية لتلك الفترة التي كانت تتحدث عن حالة الرقيق الأوربي في بلاد المسلمين تعطي القارىء صورة واضحة عن عمق الشعور السلبي ضد هؤلاء الذين تسببوا في معاناة عدد كبير من المسيحيين.[٥٤] كما كان الشمال الأفريقي يزخر بمثل ذلك الشعور الناتج عن معاناة المسلمين في بلاد الكفار.

إن استمرارية نظام الرق في وقت انتفت الحاجة إليه كان من العوامل التي تسببت في ازدياد التوتر والعنف في منطقة لم تكن بحاجة إلى مزيد من الأسباب. وإذا أضفنا إلى ذلك استمرار الشمال الأفريقي في استرقاق الأوربيين في وقت توقف فيه هؤلاء عن استرقاق المسلمين وبدأ بينهم تيار فكري يحارب الرق من حيث المبدأ، فلا مفر من احتساب هذه المؤسسة البغيضة بحد ذاتها سبب من أسباب العدوان الأوربي على عالمنا العربي في مطلع القرن التاسع عشر وماجره هذه العدوان من مصائب.

---

(٥٢) تمت مناقشة اقتراح بريطانيا في المؤتمر، وعلى الرغم من عدم موافقة المؤتمر على المشروع المقدم من السير سدني سميث ممثل بريطانيا باصدار معاهدة ملزمة للدول الأوربية بالقضاء على الرق والقرصنة إلا أن الاقتراح حظي بقبول وتفهم الحاضرين وأصدر المؤتمر بيانا حول الموضوع. وبعد المؤتمر بثلاث سنوات قام ممثلو الدول الأوربية العظمى بإصدار بروتوكول اكس لاشبال الذي كلف بريطانيا وفرنسا بالقضاء على القرصنة وإلغاء الاسترقاق. انظر نص الاعلان وملحقاته في

Shaler, *Sketches*, pp. 301 - 306

(٥٣) انظر تفاصيل الحملة والمفاوضات التي اعقبتها في

A. Salame. *A Narrative of the Expedition to Algiers in the Year 1816, under the Command of the Right Hon. Admiral Lord viscount Exmoth* (London: John Murray, 1819).

وكان المؤلف مشاركا بالحملة بصفته مترجما للورد اكسموث.

(٥٤) D-Gallup. *The French Image*, pp. 62.-64, 97 - 103.